

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الخميس 27 مارس 2014 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5363)

والأفضل
20
Distinction





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - الإمارات بقيادة خليفة تتبنى الحوار وحل الصراعات سلمياً

الإمارات اليوم

03 - التعليم ركيزة للحاضر ورؤية للمستقبل

تقارير وتحليلات

04 - قراءة في نتائج القمة العربية الخامسة والعشرين

06 - كاتب: خمسة دلائل على النجاح العالمي في منع الانتشار النووي

08 - العلاقات الأمريكية-الهندية في ظل الأزمة في أوكرانيا

شؤون اقتصادية

09 - برغم العقوبات: شركة بريطانية تعلن استيراد الغاز من روسيا

من إصدارات المركز

10 - الهجرة الدولية: الواقع والآفاق



الإمارات بقيادة خليفة تتبنى الحوار وحل الصراعات سلمياً

المعاني التي أكدها الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، بمناسبة مشاركته على رأس وفد دولة الإمارات العربية المتحدة في أعمال «القمة الدولية للأمن النووي» لعام 2014 التي عُقدت في لاهاي مؤخراً، لخصت النهج المعتدل الذي تلتزمه السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- ذلك النهج الذي ينطلق من أرضية راسخة أسس لها المغفور له -ياذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، عندما وضع مبادئ السياسة الخارجية للدولة، التي تتمثل في التزام المواثيق والقوانين الدولية كافة واحترامها، وإقامة العلاقات مع دول العالم كافة على أسس الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والتزام حل النزاعات بين الدول بالحوار والطرق السلمية، والوقوف إلى جانب قضايا الحق والعدل والإسهام في دعم الاستقرار والسلم الدوليين.

هذه المبادئ كانت واضحة بجلاء في تصريحات الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بمناسبة مشاركته في القمة، ويمكن إبراز ذلك في نقاط عدة، وهي: أولاً، أن «القيادة الرشيدة للدولة لديها إيمان راسخ بأن الحوار أفضل السبل لحل أي نزاع دولي»، فقد أكد سموه أن «الإمارات بقيادة خليفة تتبنى نهج التعاون والتفاهم والحوار بين الدول وحل الصراعات بالطرق السلمية، وهي تدعم ما يخدم تنمية الشعوب ويحقق مصالحها». ثانياً، أن «الإمارات تعي تماماً المخاطر التي تهدد الاستقرار والأمن العالمي في الوقت الراهن، والتي يأتي على رأسها خطر الإرهاب الذي يهدد استقرار الشعوب وأمنها»، واتفق ذلك من خلال تأكيد سموه أن «الإرهاب بشكل عام والإرهاب النووي بشكل خاص يشكلان أهم التحديات التي تواجه عالمنا اليوم، والذي يتطلب منا العمل بشكل دؤوب ومشارك للتصدي لهذا الخطر بشتى أنواعه».

ثالثاً، أن «الإمارات تعي تماماً ما يمثله خطر الانتشار النووي بالنسبة إلى الأمن العالمي، ولديها رؤية واضحة لمحاصرة هذا الخطر»، ويبدو ذلك واضحاً في تصريحات الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، عندما أكد ضرورة صياغة توجهات مشتركة وبلورة إرادة جماعية لمواجهة المخاطر والتهديدات التي تمس أمن الدول واستقرارها وسلامة شعوبها وفي مقدمتها خطر الإرهاب النووي، وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتأكيداً على أن التعاون الدولي في مجال الأمن النووي يعد اليوم ذا أولوية دولية، مع تنامي التحديات، التي تملي علينا تعزيز الأطر والأدوات ذات الصلة، الأمر الذي يسمح بتبادل الخبرات والمساهمة في تطوير البنية التحتية العالمية والقدرات البشرية اللازمة لضمان أعلى معايير الأمن النووي في جميع البلدان. رابعاً، «أن دولة الإمارات العربية المتحدة لديها استعداد تام لدعم الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب النووي»، وهو ما أكدته سموه بقوله إن الإمارات تعمل بشكل وثيق مع «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» وكعضو نشط في عدد من المبادرات الدولية ذات الصلة، وهي حريصة على التعاون الدائم مع المساعي الدولية كافة والمبادرات الرامية إلى دفع الجهود الدولية لمنع الانتشار النووي، ودعم الأمن والاستقرار الدوليين، بشكل متسق مع توجهات الدولة في تطوير برنامج للطاقة النووية السلمية بشكل شفاف يعتمد على أعلى معايير الأمن والأمان النووي وحظر الانتشار.

التعليم ركيزة للحاضر ورؤية للمستقبل

تشهد مسيرة التعليم بمستوياته كافة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- قفزات واسعة جعلت من هذا القطاع نموذجاً للاستثمار في البشر، سواء على مستوى الدولة أو على مستوى دول المنطقة، وما حققتة مؤسسات التعليم -بداية بالتعليم الأساسي وصولاً إلى التعليم العالي- من تنمية للثروة البشرية وبناء للكوادر الوطنية المؤهلة للبحث العلمي والتطوير، هو خير دليل على ذلك، واستمراراً للمسيرة نفسها سيظل الوصول إلى أعلى مستويات لجودة التعليم هدفاً منشوداً في خطط التنمية في الدولة، وصولاً إلى الرقي بالوطن والمواطن.

وهذا النهج ليس جديداً على دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد قدّر المؤسسون الأوائل برؤيتهم الثابتة في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، أن مستقبل الدولة يكمن في الأخذ بكل أسباب النهضة والتقدم، فكان الخيار الأول الذي تمسكوا به، هو نشر التعليم بين المواطنين؛ لتنهض بهم الدولة وتتبوأ مكانتها بين الأمم، وفي هذا الشأن يقول المغفور له -ياذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه: «إن الأسلوب الأمثل لبناء المجتمع يبدأ ببناء المواطن المتعلم؛ لأن العلم يؤدي إلى تحقيق المستوى المطلوب. وواجب كل مواطن هو العمل على تنمية قدراته ورفع مستواه العلمي؛ ليشارك في بناء مسيرة الاتحاد من أجل حياة أفضل»، هذا هو النهج الواضح الذي سارت عليه دولة الإمارات منذ تأسيسها وحتى اليوم.

وهذا هو النهج الذي سار عليه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- فأصبح التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة يشهد نقلات نوعية وطفرة حقيقية في الكم والكيف، واهتماماً واسعاً ليس فقط بإتاحة خدمات التعليم، وإنما بوجودتها. وقد سارت الدولة على أكثر من طريق في هذا الشأن، فحرصت على الأخذ بأحدث ما توصل إليه العالم من وسائل في التعليم والبحث، وابتعثت الطلاب الإماراتيين إلى الخارج للدراسة في شتى فروع العلم والمعرفة، كما نالت الطالبات نصيباً وافراً من الاهتمام في قطاع التعليم، سواء كان في التعليم الأساسي أو التعليم العالي، ومنه البعثات إلى خارج الدولة في التخصصات النظرية والعملية. ووضعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدولة الامارات العربية المتحدة أهدافها التي تمثلت في رفع كفاءة وفعالية منظومة التعليم العالي، وتعزيز قدرات البحث العلمي والتطوير والابتكار في الدولة، وفق معايير تنافسية عالمية المستوى، ولم يكن مستغرباً في ظل تلك الرؤية وذلك الجهد أن تحقق الدولة أعلى معدل بين الدول العربية وفقاً للنسبة بين أعداد الطلاب الوافدين الذين يدرسون في الجامعات الإماراتية والطلاب الإماراتيين الذين يدرسون في الخارج، كما جاء في تقرير «معهد اليونسكو للإحصاء»، حيث تحتضن جامعات الإمارات ما يزيد على 34 ألف طالب وطالبة من الوافدين، مقابل ما يزيد على 7 آلاف طالب إماراتي يدرسون في الخارج.

تهتم القيادة الرشيدة بجودة التعليم؛ كونه حجر الزاوية في تنشئة الأفراد، وتحرص بشكل دائم على توفير فرص التعليم، وتمهيد كل السبل أمام شباب الوطن لنيل أرقى الدرجات العلمية، وتحت أبناء الوطن على طلب العلم والتسلح به؛ لخدمة وطنهم وأنفسهم، والاستفادة من التطور الهائل الذي حدث في تقنيات التعليم في الدولة.

قراءة في نتائج القمة العربية الخامسة والعشرين

في أعقاب ختام القمة العربية الخامسة والعشرين، التي انعقدت يومي 25-26 مارس الجاري في الكويت، وفي ظل ما تشهده المنطقة العربية من تحديات وأزمات واضطرابات تؤثر بقوة في استقرارها ومستقبلها، وتلقي بتبعاتها السلبية على العلاقات العربية، فإن الدول العربية الآن أحوج ما تكون إلى حشد الطاقات وتوحيد الصفوف لمواجهة هذه التحديات المشتركة. وهو ما أكده أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر، رئيس القمة في كلمته، داعياً إلى تسوية الخلافات العربية ومؤكداً أن الأخطار كبيرة، وأنه لا يمكن الانطلاق بالعمل العربي المشترك إلى مستوى الطموح من دون الوحدة ونبذ الخلاف.



انعقدت القمة العربية الخامسة والعشرون في ظل مناخ عاصف بالأزمات والتحديات، تمثل في بعضها تحدياً مشتركاً للدول العربية معاً، وبعضها الآخر يمثل سبباً للخلاف فيما بينها؛ ويضعف الصف العربي ويشتت جهوده، وقد تناولت القمة هذه الأزمات ضمن أجندتها. وبشكل عام فإن هذه الأزمات والتحديات يمكن حصرها فيما يلي:

- **الأزمة السورية:** مما لا خلاف عليه أن الأزمة السورية هي الأبرز على الساحة العربية حالياً، بعد أن دخل الصراع في البلاد عامه الرابع، ما أفضى إلى مقتل 140 ألف شخص، وتهجير الملايين، هذا علاوة على ملايين الأطفال السوريين الذين هجروا مدارسهم أو اضطروا للنزوح أو سقطوا ضحايا الصراع المسلح. وفي هذا الصدد اقترح مبعوث «الأمم المتحدة» و«الجامعة العربية» للسلام في سوريا، الأخضر الإبراهيمي، في أثناء القمة وقف تدفق السلاح إلى طرفي الصراع، فيما أجمعت آراء المجتمعين بالقمة على ضرورة دعم جهود إيغاثة الشعب السوري وتقديم العون له. ورأت المملكة العربية السعودية أن الخروج من المأزق السوري يتطلب تحقيق تغيير في ميزان القوى على الأرض ومنح المعارضة السورية الدعم والمساندة. في حين اعتبر أحمد الجربا، رئيس الائتلاف الوطني السوري، أن إبقاء مقعد ممثل سوريا في القمة خالياً، يصب في مصلحة النظام السوري. كما حذرت دعوات من توسع الصراع في سوريا، تجنباً لانزلاق دول أخرى فيه مثل لبنان.

انتقدوا «العقلية الإسرائيلية الراضية للسلام والمقوضة لكل الجهود التي تبذل لإنجاح مسيرته»، وندد القادة العرب بشكل خاص ببناء المستوطنات، والانتهاكات المتطرفة الهادفة إلى السيطرة على المسجد الأقصى وتغيير معالمه. واتهم الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، إياد مدني، في كلمته إسرائيل بالسعي إلى تهويد القدس، وذكر أنها أنفقت 15 مليون دولار لهذا الهدف، وفرضت الحصار على أهل المدينة المقدسة، وذكر أن إسرائيل وبناء المستوطنات وتغيير وطمس هويتها الفلسطينية العربية والإسلامية.

- **مكافحة الإرهاب:** كانت مكافحة الإرهاب عاملاً مشتركاً بين المجتمعين في القمة، الذين دعوا إلى ضرورة الملحة لمكافحة ظاهرة انتشار الإرهاب في المنطقة. فأشار الشيخ صباح الأحمد في كلمته إلى «انتشار ظاهرة الإرهاب التي تتطلب مضاعفة جهود الدول العربية بالتعاون مع المجتمع الدولي بهدف وأد هذه الظاهرة الخطيرة».

أما أمين عام جامعة الدول العربية، نبيل العربي،

- **القضية الفلسطينية:** استحوذت القضية الفلسطينية على نصيب كبير من كلمات المجتمعين في القمة، الذين

لطرف الآخر، خاصة عندما يكون ذلك التدخل بدافع التحريض وإثارة الفتن والقلاقل، ودعم جماعات معينة ضد أنظمة الحكم في البلدان العربية بما يتنافى مع روح التضامن



وتعزيز التعاون العربي.

- دعوة للمصالحة العربية على محورين: تردد في القمة العربية أن هناك محاولات كويتية للمصالحة العربية، ستبدأ مباشرة بعد انتهاء القمة، وأن تلك المصالحة ستكون على محورين: الأول محور مصالحة خليجي، والثاني محور مصالحة عربي «عبر طرح مبادرة لتنازلات مقبولة لجميع الأطراف، كي تبقى العلاقات متصلة ولو في حدودها الدنيا». وفي السياق نفسه، دعا أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد، المشاركين بالقمة العربية إلى العمل بشكل صادق على «نبذ الخلافات والسعي الجاد لوحدة الصف وتوحيد الكلمة والعمل معاً في إطار ما يجمعنا ويتجاوز التباعد، وأكد أن الأخطار كبيرة، ولا فرصة للانطلاق بعملنا العربي المشترك إلى مستوى الطموح من دون وحدتنا ونبذ خلافاتنا». كما دعت دول أخرى في القمة إلى توحيد الصف ونبذ الخلافات بين العرب، والتركيز على مساحات الاتفاق بدلاً من الاختلاف.

وفي النهاية تجدر الإشارة إلى أن هذه القضايا قد انعكست بشكل واضح على «إعلان الكويت»، الذي يعد بمنزلة البيان الختامي للقمة العربية الخامسة والعشرين، الذي شدد على نقاط عدة، وهي: تعهد الدول العربية بالعمل بحزم لوضع نهاية لخلافاتها، والعمل على دعم ومساندة الدول العربية التي تمر بمراحل انتقالية، والرفض «القاطع والمطلق» للاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وتكريس الجهود لإقامة الدولة الفلسطينية، والحرص على سلامة الدول العربية ووحدة أراضيها، وإدانة مجازر النظام السوري بحق المدنيين، مع الدعوة لحل الأزمة السورية سياسياً.

فشدد على أهمية التعاون في هذا الصدد قائلاً إن «النقطة المحورية في مكافحة الإرهاب تتمثل في إرساء التعاون الإقليمي والدولي من خلال تبادل المعلومات والخبرات، وتسليم المتهمين

والمحكوم عليهم في جرائم إرهابية، وتوافر الإرادة السياسية لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدول إقليمياً ودولياً». وهو ما يمثل أهمية كبيرة في الوقت الحالي، وخاصة أن معظم الدول العربية لا ترتبط فيما بينها باتفاقيات تسليم المتهمين في جرائم إرهابية. وأكدت المملكة العربية السعودية خطورة الجماعات الإرهابية التي وصفها بأنها تهدد أمن واستقرار بلداننا وشعوبنا، بل ووسيلة لزرع الفوضى والتفرقة والفتنة.

- تعزيز العمل العربي: تواصلت وتوالت المطالبات في القمة العربية بتعزيز العمل العربي المشترك، باعتباره السبيل نحو مواجهة التحديات والأزمات التي تعصف بالدول العربية. فأوضح أمين عام جامعة الدول العربية خلال القمة، أن الأمن القومي العربي كان وما زال يواجه تحديات كبيرة، قسمها إلى ثلاثة أقسام: الأول منها تحديات رافقت نشأة النظام الإقليمي العربي وتدشين مؤسسته «جامعة الدول العربية». والقسم الثاني، تحديات استجدت مع رياح التغيير التي هبت على المنطقة منذ ثلاث سنوات، وهي تحديات ينبغي على العرب التعامل معها برؤية استراتيجية شاملة وحزم وإرادة، حتى ننجح في تجاوزها والانطلاق نحو المستقبل. أما القسم الثالث فهو الحاجة إلى تغيير بعض بنود ميثاق الجامعة العربية، التي أوشكت أن تنهي 70 عاماً من عمرها.

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، الذي هو أحد المبادئ الرئيسية في القانون الدولي، وهو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، أكدته الدول العربية في قمته بالكويت، وأعربت عن رفضها تدخل أي طرف في الشؤون الداخلية

كاتب: خمسة دلائل على النجاح العالمي في منع الانتشار النووي

أشار زكاري كيك، المحرر في مجلة «ذا ناشيونال إنترست» في مقاله في مجلة «ذا دبلوماسيات»، إلى أن مستوى المشاركة في قمة الأمن النووي التي عقدت مؤخراً في مدينة لاهاي؛ لمواجهة المخاطر الناجمة عن انتشار الأسلحة النووية تعتبر مؤشراً على التصور المشترك للمجتمع الدولي تجاه تلك المخاطر.

الأيام التي كانت تمتلك فيها الدول آلاف الرؤوس النووية قد شارفت على نهايتها.

عدم الاهتمام بامتلاك الأسلحة النووية: يرى الكاتب أنه مع تناقص الترسانة النووية لبعض الدول فقد تآتى مخاطر الانتشار النووي المستقبلية من الدول والجماعات التي لم تمتلكها حتى الآن، وهو ما يكون قد دفع الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة للتحذير من حدة التهديد الذي يشكله انتشار الأسلحة النووية، وذلك كما ذكر تقرير «مراجعة الوضع النووي» الصادر عام 2010، الذي يلخص السياسات النووية للولايات المتحدة، بأن «التغيرات المحيطة بالتهديد النووي قد بدلت من تسلسل أهدافنا الاستراتيجية وقلقنا النووي، وعلينا خلال السنوات القادمة أن نضع منع دول إضافية من



امتلاك القدرات النووية ومنع الإرهابيين من امتلاك المواد لتصنيع قنابل نووية في مقدمة أولوياتنا».

لكن الكاتب أكد أن هناك تباطؤاً كبيراً في انتشار الأسلحة النووية الآن، واستدل على ذلك بمعلمين رئيسيين، هما:

1 - تزايد عدد الدول التي لا تهتم بامتلاك الأسلحة النووية، فقد كشفت دراسة شاملة أجراها كل من هيرالد مولر، وأندرياس شميدت لمصلحة «برامج الأسلحة النووية» الأمريكية، أنه بين عامي 1945 و2005 ظلت الدول التي تقوم بنشاطات نووية تمثل أقلية دولية، ومنذ عام 1995 تحولت هذه الدول إلى أقلية قليلة جداً.

2 - دول لديها القدرات التكنولوجية والاقتصادية لامتلاك الأسلحة النووية مثل ألمانيا والبرازيل لكنها غير مهتمة بامتلاكها ولا تعمل على ذلك.

أوضح الكاتب أن العالم قد كسب الحرب على انتشار الأسلحة النووية بكل المقاييس، حيث انتشرت الأسلحة النووية بصورة أبداً مما كان يتوقعه البعض، إضافة إلى أن التهديد الذي يشكله انتشار تلك الأسلحة اليوم يعتبر أقل من أي وقت مضى. وأورد الكاتب خمسة أسباب تدعو إلى التفاؤل في هذا الشأن:

السباق الكبير لخفض الأسلحة النووية: يقول الكاتب إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي دخلا في سباق سريع للتسلح النووي، ففي عام 1950 احتفظا بـ 304 رؤوس نووية لكل منهما، وخلال أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 امتلك كل منهما 29 ألف رأس نووي؛ وبلغ عدد الرؤوس النووية لديهما 68 ألف رأس نووي بحلول عام 1986. وقد أعقب ذلك سباق

سريع لخفض الأسلحة النووية مشابه لسباق تصنيع تلك الأسلحة، ففي عام 2013 كانت موسكو وواشنطن تملكان أقل من 4 آلاف رأس نووي؛ أي أقل بنسبة 94% عما كان الحال عليه عام 1986.

و بموجب معاهدة «ستارت» الجديدة سيكون لدى البلدين 3000 رأس نووي فقط بحلول عام 2018. وبرغم الوضوح في خفض الأسلحة النووية بين الدولتين العظميين فإنهما لم تكونا الوحيدتين في ذلك، فمنذ عام 1981 قلصت بريطانيا العظمى ترسانتها النووية إلى النصف، ومنذ عام 1992 خفضت فرنسا ترسانتها بنسبة 44%، ومنذ عام 1989 قامت بعض القوى النووية مثل أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا (روسيا البيضاء) بخفض ترساناتها بصورة طوعية، وبرغم أن الفترة نفسها قد شهدت امتلاك دول مثل باكستان وكوريا الشمالية الأسلحة النووية، فإن

من ناحية التنفيذ، حيث لم تتمكن أي من الدول التي وقعتها بمحض إرادتها من امتلاك السلاح النووي، برغم أن بعض الدول حاولت خداع مفتشي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» لسنوات عدة، لكنها لم تحقق اختراقاً كبيراً للمعاهدة وبنودها.

الإرهاب النووي: يرى الكثيرون أن مصدر التهديد

الذي يعترض منع الانتشار النووي هو خارج إطار نظام الدولة، وهذا ما عبر عنه الرئيس الأمريكي باراك أوباما بقوله: «إن التهديد الوحيد لأمن الولايات المتحدة على المدى القصير والمتوسط والبعيد هو إمكانية حصول منظمة إرهابية على السلاح النووي».

ويقول الكاتب إن حياة تنظيم القاعدة السلاح النووي تعتبر أمراً في غاية الخطورة، إلا أن التنظيم لم يظهر اهتماماً قوياً

بامتلاك ذلك السلاح. ويرى الكاتب أن المعلومات التي كشف عنها أحد الفارين من التنظيم بشأن رصد 1.5 مليون دولار لشراء اليورانيوم عام 1994 غير صحيحة، لأن ذلك المبلغ لا يكفي لصناعة السلاح النووي، واستدل الكاتب على ذلك بالتقديرات الإسرائيلية لتكاليف البرنامج النووي الإيراني، والمقدرة بنحو 160 مليار دولار، وهي تزيد مئات الأضعاف عما رصده تنظيم القاعدة، كما رجح الكاتب أن تفشل القاعدة إذا ما حاولت تصنيع أسلحة نووية، حيث لا يمكن للتنظيم إقامة منشأة نووية سرية للتخصيب في أي مكان من العالم، وفي حال نجاحها في ذلك، فإن عليها شراء أو سرقة المواد الانشطارية المطلوبة لتصنيع السلاح النووي وهذا أمر صعب، في ظل «مبادرة أمن الانتشار النووي» وقمم «الأمن النووي»، وينتهي الكاتب إلى القول بأن القاعدة فشلت في الحصول على سلاح نووي قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وستفشل في الحصول على السلاح فيما بعد وسط عالم معادٍ لها.



فشل الدول في بناء القنبلة النووية: يقول الكاتب

إنه برغم تضائل الاهتمام بالأسلحة النووية فإن بعض الدول المهتمة بالأسلحة النووية قد فشلت في محاولاتها لبناء القنبلة النووية. وفي الحقيقة فإن السجل التاريخي يتناقض مع تأكيدات الواقع من أن العولمة وانتشار المعرفة النووية قد جعلتا بناء الأسلحة النووية أمراً سهلاً. واستشهد الكاتب على ذلك بما ذكره جاك هايمنس، أستاذ

العلاقات الدولية في جامعة جنوب كاليفورنيا، أن سبع دول بدأت برامجها النووية بصورة جدية قبل عام 1970 ونجحت جميعها في ذلك خلال سبع سنوات، لكن منذ ذلك العام فمن بين عشر دول أخرى بدأت برامجها النووية بصورة جدية فقد نجحت ثلاث دول فقط في تحقيق هدفها، وقد استغرقت هذه الدول الثلاث سبعة عشر عاماً لبناء ترسانتها النووية.

نجاح معاهدة منع الانتشار النووي: أوضح الكاتب

أن انخفاض انتشار الأسلحة النووية قد أجاب عن التساؤل المتكرر بشأن المخاطر الجديدة التي قد تؤدي إلى فشل معاهدة منع الانتشار النووي. واعتبر الكاتب أن معاهدة منع الانتشار بشعبيتها وفعاليتها هي من أكثر المعاهدات الدولية نجاحاً في تحقيق أهدافها، ويتضح ذلك أولاً وقبل كل شيء بالتأييد الواسع الذي تتمتع به المعاهدة، حيث وقعت 190 دولة عليها، وبرغم أن المعاهدة تضمنت بنداً بشأن حق الدول الأعضاء في الانسحاب منها، فقد كانت كوريا الشمالية هي الوحيدة التي انسحبت منها. وبجانب ذلك فقد وافقت الدول الأعضاء في المعاهدة بالإجماع على توسيعها في عام 1995.

وقد منحت كثير من الدول مؤخراً وبصورة طوعية «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» سلطة رقابية واسعة على أنشطتها النووية من خلال توقيعها على «البروتوكول الإضافي» للمعاهدة. وحققت المعاهدة أيضاً نجاحاً

العلاقات الأمريكية-الهندية في ظل الأزمة في أوكرانيا

أشار كل من أندرو سترايفرس، طالب الدكتوراه في جامعة تكساس، وبيتر هاريس مرشح الدكتوراه الحكومية في الجامعة في مقال مشترك لهما في مجلة «ذا دبلوماسيات» إلى إعلان الهند دعمها لما سمته «المصالح المشروعة» لروسيا في القرم، وقال إن هذا الموقف أزعج كثيرين من صانعي السياسة الأمريكيين، وكان بمنزلة الضربة المفاجئة لسياسة الولايات المتحدة الساعية للتقرب من الهند، باعتبارها أكبر ديمقراطية وفي طريقها لتصبح أكبر اقتصاد في العالم، إضافة إلى قوتها العسكرية.



التي تعقد اجتماعاتها على مستوى وزراء الدفاع مع الهند. وكانت الهند إحدى نجاحات السياسة الخارجية في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش، حيث تعمقت العلاقات الاقتصادية وتعززت العلاقات الدبلوماسية، وتم توقيع اتفاق نووي ثنائي.

لكن الكاتبين قالوا إن صناع السياسة الأمريكيين كانوا ساذجين في اعتقادهم بأن زيادة التبادل التجاري والاتفاق النووي مع الهند ستجذب الهند نحو المعسكر الأمريكي. ويرى الكاتبان أن المسؤولين الأمريكيين يحتاجون إلى إعادة النظر في مكانة الهند في الاستراتيجية الأمريكية الكبرى، باعتبار أن الهند تعتبر دولة صاعدة مع احتمال أن تصبح قطباً جيوسياسياً من تلقاء نفسها، وستبقى لاعباً أساسياً على مدار العقود القادمة، في ضوء موقعها الجيوستراتيجي. ومن هنا دعا الكاتبان الولايات المتحدة إلى تنسيق جهودها لكسب ثقة الهند ومودتها إلى الأبد، مع مراعاة أن الجهود الأمريكية ناقصة في ضوء المطالب المتنافسة من قبل باكستان، حليف الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، مع التأكيد على أن المستقبل يركز على المعايير العالمية السائدة وليس على ممارسات الدول المتعصبة وغير الديمقراطية مثل روسيا.

قال الكاتبان إن دعم نيودلهي لبوتين كان رسالة تذكير بأن على الغرب عدم الثقة بالصدقة مع الهند، وأشار الكاتبان إلى أنه قد سبق للهند أن غيرت موقفها تجاه الغرب عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث أصبح اقتصادها اقتصاداً ليبرالياً، وأصبحت الهند شريكاً استراتيجياً للغرب في العديد من الميادين، لكن التعاون الواسع على مدى عقدين من السنوات يجب ألا يؤخذ على أنه نزعة قوية نحو توافق تام في المصالح بين الطرفين.

أشار الكاتبان إلى أن العلاقة السوفيتية-الهندية ظلت عنصراً هاماً في الاستراتيجية الكبرى للهند في أثناء الحرب الباردة، خصوصاً أنه برغم مساعي الولايات المتحدة لإقامة علاقات مع الهند، فإنها قد أبقّت على التعاون قائماً مع باكستان، وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي فشلت الولايات المتحدة في كبح جماح البرنامج النووي الهندي. وعقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، سعى الجانب الأمريكي للشراكة مع الهند، لكنه حافظ على الثقة والتعاون مع باكستان أيضاً، ما أبقى التعاون الأمريكي-الهندي دون مستوى التعاون العميق، وسمح بوجود علاقات إيجابية لموسكو مع نيودلهي.

وأوضح الكاتبان أن الهند وروسيا حافظتا على تعاونهما العميق في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية، حيث فاق حجم التبادل التجاري لروسيا مع الهند حجم تبادلها التجاري مع الولايات المتحدة. وامتلكت الشركات الهندية العديد من الاستثمارات في شركات الطاقة الروسية، ولازالت روسيا تسهم بنسبة 70% من واردات السلاح الهندية، وتقوم الدولتان حالياً بتطوير نظام جديد من صواريخ «كروز» والطائرات المقاتلة وطائرات النقل، كما تتعاون الدولتان في تطوير برامج الفضاء، إضافة إلى الاتفاق الثنائي النووي بين البلدين. وتعتبر روسيا الدولة الوحيدة



برغم العقوبات: شركة بريطانية تعلن استيراد الغاز من روسيا



مشتريات الغاز إلى بريطانيا من النرويج و7% من هولندا، و3% من بلجيكا ونحو 15% من قطر. وعقبت قناة «روسيا اليوم» على هذه الأنباء بأنها تؤكد استحالة تنفيذ التهديدات بفرض عقوبات اقتصادية على روسيا مصدر الطاقة الأول للقارة العجوز، وعدم وجود بديل مناسب في الوقت الحالي لتقليل الاعتماد على روسيا في مجال الطاقة.

كتبت صحيفة «هوفينغتون بوست» الأمريكية في نسختها البريطانية، أنه في الوقت الذي يقوم فيه قادة الاتحاد الأوروبي بتهديد روسيا بفرض عقوبات جديدة عليها، فإن بريطانيا تستعد للبدء في شراء الغاز الطبيعي الروسي مباشرة من مصادره الأم.

وقالت الصحيفة إن شركة الطاقة البريطانية الضخمة «سينترিকা» التي تملك شركة «بريتش غاز»، ستبدأ باستيراد الغاز الروسي بشكل مباشر بحلول شهر أكتوبر المقبل، وأن خطط سنترিকা السابقة لشراء الغاز الروسي لا تزال سارية المفعول، على الرغم من الإجراءات الدبلوماسية حول أوكرانيا والضغط على الساسة الأوروبيين للتقليل من الاعتماد على روسيا في مجال الطاقة. وتشير البيانات إلى أن إنتاج الغاز في بريطانيا ينخفض سنوياً بنسبة 7%، حيث أنتجت في عام 2012 ما يقارب نصف احتياجاتها السنوية من الغاز البالغة نحو 91 مليار متر مكعب، في حين يأتي نحو 29% من

المركزي الليبي يمول موازنة طارئة بملياري دولار

قال المتحدث باسم المؤتمر الوطني الليبي (البرلمان) إن البنك المركزي الليبي قدم قرضاً طارئاً بقيمة 2.55 مليار دينار (ملياري دولار) لمساعدة الحكومة على مواصلة العمل في غياب موازنة عادية. ولم يتمكن البرلمان حتى الآن من إقرار موازنة عام 2014 بسبب التراجع الشديد في صادرات البلاد من النفط نتيجة موجة احتجاجات في موانئ وحقول النفط منذ الصيف الماضي، وتعد صادرات النفط والغاز المصدر الوحيد لإيرادات الموازنة الليبية وتمويل واردات السلع الغذائية الأساسية، وقد ذكرت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا أن إنتاج البلاد النفطي هوى إلى 150 ألف برميل يومياً بسبب إغلاق حقل الفيل، الذي كان ينتج بحدود 1.4 مليون برميل في صيف العام الماضي.

وقال المتحدث باسم المؤتمر عمر حميدان إن 1.3 مليار دينار



(مليار دولار) من القرض ستخصص لوزاري الدفاع والداخلية، في حين ستغطي 600 مليون دينار (480 مليون دولار) الخدمات الأساسية، مثل الصحة والكهرباء والمياه.

تركيا: مستعدون للمساعدة في تصدير نفط كردستان العراق



قال وزير الطاقة التركي تانر يلدر، أمس الأربعاء، إن تركيا مستعدة للمساعدة في تصدير نفط كردستان العراق إلى الأسواق العالمية فور امتلاء صهاريج التخزين في ميناء جيهان التركي

على البحر المتوسط. وقال يلدر في مقابلة مع تلفزيون إن.تي.في. في التركي: «عندما تمتلئ صهاريجنا سيكون هناك فائض. بدءاً بهذا الفائض نود طرح النفط في الأسواق العالمية وسنعرض ذلك على العراق».

وبدأ في ديسمبر الماضي ضخ النفط إلى تركيا عبر خط أنابيب أقامته حكومة إقليم كردستان وتم حتى الآن تخزين نحو 1.35 مليون برميل، وكانت الحكومة المركزية في العراق انتقدت أكثر من مرة حكومة إقليم كردستان العراق لقيامها ببيع منتجات النفط من الآبار الواقعة في أراضي الإقليم بشكل مستقل، ضمن سلسلة طويلة من الخلافات بين الحكومتين حول الثروات الطبيعية وكيفية استغلال عائداتها. كما انتقدت الحكومة المركزية العراقية أيضاً الحكومة التركية في مناسبات سابقة لتعاونها مع حكومة كردستان العراق في تصدير النفط.

الهجرة الدولية: الواقع والآفاق

سيعاني انحرافاً في السياسات، بسبب تركزه على الإجراءات المقيدة، التي كان لها انعكاسات سلبية في الماضي، فلم تحدّ من الهجرة السرية، بل فاقمتها، والملاحظ أن الإجراءات التي طالت حركة الأجانب في الدول المستقبلية لم تمنع دخول المهاجرين بقدر ما عرقلت حركة الذهاب والإياب، مشجعة بذلك على الإقامة غير القانونية لهؤلاء الأجانب. مع الأخذ في الاعتبار أن قلة القنوات القانونية تشجع على التشغيل غير القانوني، فكثير من أرباب العمل في مختلف الدول المستقبلية يفضلون تشغيل العامل في وضعية غير قانونية، لأن ذلك يوفر عليهم تطبيق التزامات قوانين العمل، فكون المهاجر السري يوجد في وضعية هشّة قانونياً يدفعه إلى قبول أجر زهيد وضمانات أقل بكثير من تلك التي يتمتع بها المواطن المحلي أو المهاجر في وضعية قانونية.

وفيما يتعلق بالتحدي الديمغرافي، تبرز بوضوح مساهمة الهجرة على هذا المستوى في أفق العجز الديمغرافي الذي تعرفه كثير من دول الاستقبال، سواء العربية أو الأوروبية. وقد تطلبت سياسات محاربة الهجرة السرية تعبئة موارد مالية مهمة في الدول التي تتبعها. وتشكل الهجرة القانونية الوسيلة الملائمة لحركة البشر لأنها تمكّن من استقرار اليد العاملة الضرورية لتسيير الاقتصاد في دول الاستقبال، فهي وسيلة لمحاربة العمل غير القانوني، وتمكّن الدولة من الحصول على ضرائب مهمة، إضافة إلى المساهمات الاجتماعية، التي تمكّن من تدعيم نظام التقاعد، الذي يحتاج باستمرار إلى مساهمات جديدة. ومن المقترحات البديلة لحل مشكل الهجرة: إعادة تفعيل الاتفاقيات القديمة لليد العاملة وتحديد صيغ مرنة لتدفقات الهجرة، والهجرة الموسمية/ المؤقتة؛ وهذه الصيغة هي أكثر قبولاً من طرف الرأي العام، وهي تلائم حاجات سوق العمل (الفلاحة، والسياحة...) في كثير من دول الاستقبال. إن القطاعات المعنية بهذه الهجرة هي عموماً قطاعات لا تحتاج - أو تحتاج بنسب ضئيلة - إلى يد عاملة مؤهلة، ويكون الطلب فيها أعلى من العرض المحلي.

يصل عدد المهاجرين في العالم الآن إلى نحو 214 مليون شخص؛ أي 3.1% من سكان العالم، ويتوزع هذا العدد بين 60% في الدول المتقدمة و40% في الدول النامية، ويمثل المهاجرون على الأقل 20% من السكان في 41 دولة، منها على الخصوص: دول الخليج العربية وهونغ كونغ والأردن وسنغافورة ولوكسمبورغ وسويسرا. وقد برزت أقطاب جديدة لاستقطاب المهاجرين خلال العقود الأخيرة كدول الخليج العربية بالنسبة إلى شمال إفريقيا وباكستان واندونيسيا والقرن الإفريقي وجنوب إفريقيا بالنسبة إلى جيرانها في القارة، واليابان بالنسبة إلى كوريا الجنوبية والصين، وأستراليا بالنسبة إلى جيرانها، وروسيا بالنسبة إلى دول الاتحاد السوفيتي سابقاً وتركيا بالنسبة إلى الشرق الأوسط، والمكسيك بالنسبة إلى دول أمريكا اللاتينية، وأخيراً، شمال إفريقيا بالنسبة إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وقد حظيت إشكالية العلاقة بين الهجرة والتنمية باهتمام بالغ في السنين الأخيرة، ويتركز النقاش خصوصاً حول دور الهجرة في تنمية الدول المصدرة للمهاجرين، ويرتكز هذا الدور على محاور عدة: (1) الهجرة حيث هي وسيلة لتعديل سوق العمل، نظراً إلى البطالة المتفشية في هذه البلدان. (2) التحويلات المالية وتوظيفها. (3) التحويلات المعرفية، وهي التي يمكن أن تقوم بها الكفاءات. لكن السنوات الأخيرة شهدت تغيرات كبيرة في هذا الشأن، فالدول المستقبلية للمهاجرين بدأت بالتخطيط لتقليص حجم الهجرات وتوطين القوى العاملة، وقد خططت بلدان الخليج العربية لذلك بالفعل، واتخذت خطوات كثيرة في هذا الصدد، كتخصيص مهن ووظائف معينة للمواطنين، كما هو الشأن في المملكة العربية السعودية، أو نسبة منها كما في سلطنة عمان، أو نسبة متدرجة في الارتفاع كما هي الحال في مملكة البحرين. وتبقى أهم الإجراءات التي اتخذتها هذه البلدان للتقليل من العمالة الأجنبية في: تصاريح العمل، وتصاريح الكفالة، والحصص، والحظر، وإعانات التوظيف، والتجمع الأسري. لكن الآفاق المستقبلية تشير إلى أن نظام الهجرة

